تزامناً مع اليوم العالمي للطفولة

هيئة حقوق الإنسان وجامعة الأميرة نورة تتعاونان في تكثيف الحملات التوعوية بحقوق الطفل

عمدت هيئة حقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الحملات المستمرة وإحياء المناسبات المختلفة على مدار العام، حيث حرصت على إحياء اليوم العالمي للطفولة في عدد من المدارس والروضات والجامعات، وشاركت في جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن متمثلة في الجمعية العلمية السعودية للطفولة من خلال برنامج حقوق الطفل، وحول هذا قالت مسئولة قسم دعم الطفولة الأستاذة أروى الصيخان: إن الهيئة حريصة على التعريف ببنود الاتفاقيات التي وقعتها المملكة فيما يخص حقوق الطفل، وتوعية الاطفال بحقوقهم ونوعية خطورة بعض الأجزاء في أجسامهم، موضحة أنهم في طور إقامة ورشتين في مجال الطفولة.

وأضافت أن الهيئة تسعى لجعل الاتفاقيات التي تصادق عليها المملكة مضمنة ضمن المناهج الدراسية وفي الجامعات لتوعية المجتمع بكافة بنودها وما لهم وما عليهم، وأشارت إلى أن الهيئة تحرص في الوقت الحالي لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي لا زال المجتمع يجهلها كثيراً، حيث تبقى عام ونصف من البرنامج الذي أقره خادم الحرمين الشريفين ليتم فيما بعد قياس مدى تلك التوعية.

من جهتها قالت أمين سر الجمعية العلمية السعودية للطفولة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة مضاوي الراشد، إن الجامعة حرصت على إنشاء الجمعيات العلمية تحت مظلتها، وحتى الآن نجحت في إنشاء ما يقارب السبع جمعيات، التي ينبثق تحتها عدد من اللجان وفي كل لجنة عدد من الموظفات، والهدف منها تنفيذ عدد من البحوث العلمية والمقترحات التي تصب في مصلحة المجتمع ليتم الرفع بها لولاة الأمر. جاء هذا على خلفية البرنامج الذي أحيته الجمعية العليمة السعودية للطفولة بجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان في اليوم العالمي للطفولة في مقر كلية التربية لرياض الأطفال والذي أوضحت فيه د. الراشد أن الاستثمار الحق في الطفولة يكون في مرحلة التأسيس ويجب على المجتمع تعريفهم بحقوق الطفل،مشيرة إلى أن الجامعة حرصت على إنشاء بنية تحتية لتأسيس حقوق الطفل.

فيما بعد قالت ممثلة حقوق الانسان أروى الصيخان أنه يجب على معلمات رياض الأطفال المساهمة في توعية الأطفال بحقوقهم والتبليغ عن أي مظهر من مظاهر الإيذاء التي تظهر على الطفل أو التحرش الجنسي، فدور معلمة رياض الأطفال لا يقتصر على التعليم أكثر من التربية والتوعية، مطالبة بضرورة الاطلاع على الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة بخصوص الطفولة،حيث إن أول اتفاقية صادقت عليها المملكة كانت تعني بالطفولة مما يدل على حرص المملكة في هذا الشأن.

يذكر أن البرنامج حضره أطفال من الروضة الخاصة بجامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن وطالبات رياض الاطفال من نفس الجامعة.

د. السيف: الإرادة السياسية تدعم كل جهد لترسيخ حقوق ذوي الإعاقة بالمملكة

د. أحمد السيف

أثنى الدكتور أحمد بن صالح السيف عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف على وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالهيئة على جهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في رعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة وحرصها على حصولهم على كافة حقوقهم الإنسانية التي كفلها لهم الإسلام، ونصت عليها الاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أن المملكة كانت من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة والتي أقرتها الأمم المتحدة.

وأشار الدكتور السيف إلى حرص هيئة حقوق الإنسان في المملكة على نشر ثقافة حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة والتعريف بالأطر القانونية الدولية التي تحمي هذه الحقوق وتدعو إلى تغيير النمطية التقليدية التي ترى الشخص المعوق إنساناً عاجزاً توهب له الحقوق شفقة وليس لكونها حقوقاً إنسانية يجب تأديتها له.

وأضاف د. السيف أن اليوم العالمي لذوي الإعاقة هذا العام يرفع شعار «إزالة العراقيل لخلق مجتمع شامل ومتاح للجميع» وهو ما يعني العمل على رفع وتنحية كل ما يحول دون حصول المعوق على حقوقه الإنسانية من عراقيل تتعلق بالبيئة المادية والعمرانية المحيطة وحتى التشريعات والسياسات والمواقف الاجتماعية بما يجعل من حقوق ذوي الإعاقة حقوقاً أساسية وثابتة ومستحقة وفق ميزان العدل الاجتماعي والذي يشمل كل فئات المجتمع دون تمييز. ولفت عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان أن الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة تتبنى الأنموذج الاجتماعي والذي ترى فيه أن الإعاقة تشكل مفهوماً لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المعوقين والبيئة المحيطة بهم، والتي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الآخرين، حيث يحقق هذا المفهوم التعامل مع الشخص ذي الإعاقة بكونه إنساناً له كرامة محترمة تفرض له حقوقاً وليس عطايا أو منحاً اجتماعية وهو ما يعرف بالمفهوم الحقوقي للإعاقة.

وأكد د. السيف أن نظام شؤون المعوقين في المملكة يوفر مظلة متكاملة لتنفيذ وتطبيق هذه المبادئ والالتزامات من حيث ما نص عليه من إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين تكون من صلاحياته إصدار اللوائح التفسيرية والتنفيذية للنظام على أن يشارك ذوو الإعاقة في إدارة شؤونهم، أما فيما يتعلق بأعمال الرصد لأي اعتداء على حقوق ذوي الإعاقة فإن أفضل نموذج على ذلك هو إنشاء وحدة خاصة لحقوقهم بهيئة حقوق الإنسان.

وختم الدكتور السيف بالتأكيد على أن الواقع في المملكة يؤكد بجلاء توفر الإرادة السياسية الراغبة في الحفاظ على حقوق ذوي الإعاقة وحمايتها من أي اعتداء وتوفير كل الإمكانات والدعم لرعاية هذه الفئة وتعزيز مشاركتها في برامج التنمية.